

Distr.: General  
21 January 2013  
Arabic  
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غواتيمالا  
للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وقد أعدت هذه الوثيقة تحت إشرافي وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في  
مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) غيرت روزنتال

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

300113 290113 13-21113 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غواتيمالا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)

### مقدمة

اتخذ مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غواتيمالا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أربعة قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية وستة بيانات للصحافة. وعقد المجلس أيضا مناقشتين مفتوحتين: واحدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، وواحدة بشأن تشجيع وتعزيز سيادة القانون في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المجلس مناقشتين، بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبشأن الصومال، وعقد جلستي إحاطة، بشأن الحالة في سيراليون وبشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونظرا للظروف الاستثنائية الناشئة عن إعصار ساندي في نيويورك، لم يتمكن المجلس من القيام بجميع الأنشطة المدرجة في برنامج عمله لشهر تشرين الأول/أكتوبر، واضطر إلى تأجيل اعتماد تقريره السنوي إلى الجمعية العامة الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وعقد جلسة خاصة مع رئيس محكمة العدل الدولية، وإجراء مشاورات بشأن التقرير المتعلق بتنفيذ قرار المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وإجراء مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي تطور آخر يلزم التنويه به، أطلقت شعبة شؤون مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر صفحة المجلس الجديدة على الإنترنت ([www.un.org/EN/SC](http://www.un.org/EN/SC)) التي يمكن الاطلاع عليها باللغات الرسمية الست.

### أفريقيا

#### كوت ديفوار

استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لغواتيمالا، غيرت روزنتال، بصفتها رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وأوجز

السيد روزنتال الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء، وأشار إلى النتائج التي توصل إليها الفريق حول تطور الوضع الأمني في عدة دول مجاورة، بما في ذلك التدهور التدريجي في الوضع السياسي والأمني في مالي، وأزمة المرتزقة/الميليشيات على الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا وفي الجزئين الغربي والجنوبي من كوت ديفوار، ووجود أنصار للرئيس السابق لوران غباغبو في غانا.

وأثنى أعضاء المجلس على الفريق لما تضمنه تقرير منتصف المدة الذي قدمه من معلومات وافية. وأقرت دول أعضاء عدة بأنه تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار، لكن وفود عدة أعربت أيضا عن القلق إزاء التحديات المتبقية، من قبيل الكمية الكبيرة من الأسلحة والذخيرة التي لا تزال، حسب ما تفيد به المعلومات المتاحة، متداولة، وافتقار السلطات الإيفوارية إلى القدرات في القطاعات المعنية.

## ليبيا

قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيرييهون، خلال مشاورات عقدها مجلس الأمن بكامل هيئته في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، إحاطة للمجلس بشأن الحالة في ليبيا، ولا سيما بشأن القصف العشوائي والحالة الإنسانية المتردية في مدينة بني وليد والمنطقة المحيطة بها. وأشار السيد زيرييهون إلى أن الرئيس محمد المقريف ركز جهوده على إيجاد تسوية سلمية على أساس ثلاثة شروط: (أ) بسط سلطة الحكومة الكاملة في المدينة؛ (ب) تسليم جميع المشتبه فيهم؛ (ج) الإفراج عن جميع المعتقلين. وقال السيد زيرييهون أيضا إن الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد طارق متري، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يعملان على التوصل إلى تسوية تفاوضية للتراع في بني وليد. وقال السيد زيرييهون إن الأحداث الأخيرة في المدينة تُظهر أنه يجب على السلطات الليبية أن تنصدي للقضايا الحاسمة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار القتال في بني وليد وحثوا على التوصل إلى تسوية سلمية للوضع. ودعوا جميع الأطراف المعنية إلى احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولاحظوا التقدم الذي أحرزته ليبيا، لكنهم أعربوا عن انشغالهم إزاء التحديات الكبيرة التي لا يزال البلد يواجهها فيما يتعلق بترع سلاح الميليشيات وتحقيق المصالحة الوطنية.

## مالي

عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ للاستماع إلى إحاطة بشأن الوضع في مالي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فلتمان. وأبلغ السيد فلتمان المجلس بأن الوضع في مالي ما زال متفجرا بشدة وأن النهج المتناقضة التي اتبعتها حتى الآن القطاعات المختلفة في مالي لتسوية الوضع قد زادت الأمور تعقيدا. وشدد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي على وجه الاستعجال موقفا موحدا، وأفاد بأن الأمم المتحدة أوفدت بعثة صغيرة تقودها إدارة الشؤون السياسية وتضم موظفين من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في زيارة إلى باماكو في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء زيادة تخندق التنظيمات الإرهابية في شمال مالي وقالوا إنهم يرغبون في مواصلة النظر في الوسائل التي يمكن أن يستجيب بها مجلس الأمن للدعوات التي نادى فيها مؤخرا المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية في مالي بإرسال قوة بقيادة أفريقية لمساعدة القوات المسلحة المالية على استعادة السلامة الإقليمية للبلد والحد من التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية في شمال مالي. وأعرب بعض الوفود عن تأييدها للاجتماع الذي سيعقده في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، حيث ستلتقي جهات فاعلة رئيسية مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل المضي قدما في وضع استراتيجية موحدة لتسوية الأزمة في مالي. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة وجود استجابة منسقة مخططة تخطيطا جيدا تتوفر لها الموارد اللازمة لمعالجة المسائل السياسية والإنسانية والأمنية. وأعرب أعضاء مجلس الأمن أيضا عن تأييدهم لتعيين مبعوث خاص لمنطقة الساحل، وقالوا إن المنطقة قد أصبحت أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وفيما بعد اتخذ مجلس الأمن، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، الذي أعلن فيه عن استعداده للاستجابة للطلب الذي تقدمت به السلطات الانتقالية في مالي في ١٨ أيلول/سبتمبر بنشر قوة عسكرية دولية تساعد القوات المسلحة المالية على استعادة المناطق المحتلة في شمال مالي، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما بعد اتخاذ هذا القرار، تقريرا يتضمن توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ لتلبية ذلك الطلب.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

استمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة عقدت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، إلى إحاطة من مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إدمون موليه، الذي قدم تقييمه للوضع الراهن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في روتشورو.

وأبلغ السيد موليه المجلس بأن الوضع يدعو إلى القلق، لا سيما في ضوء الحالة الإنسانية والأمنية غير المستقرة. وأبلغ أيضا أعضاء المجلس بأن العديد من المناطق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تحت سيطرة حركة ٢٣ آذار/مارس التي تهدد بتوسيع نطاق سيطرتها. وقال السيد موليه إن السكان المدنيين لا يزالون معرضين بشدة لخطر الهجمات المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في كل من مدينة غوما والمنطقة المحيطة بها، مما يتجلى بوجه خاص في التجنيد القسري للأطفال والاعتداءات الجنسية. وأشار السيد موليه إلى القمة التي عقدت في كيمبالا يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والمبادرات التي عرضت خلالها، مثل آلية التحقق المشتركة ومركز دمج المعلومات الاستخباراتية. وأشار أيضا إلى ضرورة ممارسة ضغوط دولية للحيلولة دون حصول حركة ٢٣ آذار/مارس على الدعم الخارجي الذي يمكن أن يؤجج النزاع. وختاماً، قال السيد موليه إن تعيين مبعوث خاص قد يفيد في تيسير الحوار فيما بين الجهات الفاعلة في المنطقة وداخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التنسيق في الوقت نفسه، مع الممثل الخاص للأمين العام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشار إلى أنه يمكن النظر في تعيين مبعوث خاص جديد.

وقال أعضاء المجلس إنه يلزم تنسيق وتعزيز الجهود الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي للمخاطر الكامنة وراء تصعيد النزاع. وأيد بعض أعضاء المجلس تعيين مبعوث خاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبوا المزيد من المعلومات عن ولايته.

واعتمد المجلس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/22) أعرب فيه عن قلقه إزاء تدهور الأزمة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدان بشدة حركة ٢٣ آذار/مارس وجميع الهجمات التي نفذتها، وطالب حركة ٢٣ آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بأن توقف فوراً جميع أشكال العنف والأنشطة الأخرى المزعزعة للاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، كرر تأكيد إدانته الشديدة لتقدم أي دعم خارجي إلى حركة ٢٣ آذار/مارس، ودعا جميع البلدان في المنطقة إلى إدانة حركة ٢٣ آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى. وفي الختام، أعرب

المجلس عن دعمه التام لبعثة منظمة الأمم المتحدة وأثنى على التدابير الحثيثة التي تتخذها من أجل الاضطلاع بولايتها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### سيراليون

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسة بشأن المحكمة الخاصة لسيراليون، قدمت فيها القاضية شيرين أفيش فيشر، رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، وبريندا هوليس المدعية العامة للمحكمة الخاصة لسيراليون إحاطة، أكدتا فيها على إنجازات المحكمة، وشددتا على الدعم الذي تلقتنه من شعب سيراليون. وأكدتا أيضا على دور المحكمة في عملية المصالحة الوطنية وفي إقامة العدل وإرساء سيادة القانون في البلد وفي المنطقة. وقالتا إن المحكمة الخاصة قامت بدور رئيسي في ملاحقة مجرمي الحرب على الرغم من كثرة التحديات التي واجهتها، ولا سيما ما يتعلق منها بلائحة الاتهام والشهود وملاك الموظفين. وأخيرا أبرزتا أهمية آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون في استكمال هذا العمل الهام، وحثتا الدول الأعضاء على تقديم المساهمات المالية للآلية.

واعترفت نائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، إيون جوسو، في بيانها بالعمل الهام الذي تضطلع به المحكمة الخاصة، وأعربت عن التزام حكومتها بمواصلة دعم ولاية المحكمة.

وأثنى أعضاء المجلس على المحكمة الخاصة لسيراليون للعمل الممتاز الذي أنجزته في مجال مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن جرائم الحرب إلى المحاكمة. واتفق أعضاء المجلس على أن الولاية التي كُلفت بها المحكمة بموجب القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) قد نفذت بنجاح، وعلى أنهم يتطلعون إلى إتمام المحكمة لولايتها في الوقت المحدد وانتقالها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وأشار أعضاء المجلس إلى احتياجها المالية، وحثوا الدول الأخرى على تقديم المساهمات المالية. واعترف أعضاء المجلس أيضا بالمساهمة الهامة التي تقدمها المحكمة في العدالة الجنائية الدولية.

وفي نهاية الاجتماع، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/21) تضمن، في جملة أمور، التأكيد مجددا على تأييد المحكمة الخاصة.

### السودان وجنوب السودان ودارفور

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الكمين الذي نصب في الجنية لدورية تابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقتل فيه أربعة من أفراد حفظ السلام النيجيريين وجرح ثمانية.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تعازيهم لأسر الضحايا، وكذلك لحكومة نيجيريا، ودعوا حكومة السودان إلى التحقيق في الحادث على وجه السرعة وتقديم مرتكبيه إلى المحاكمة. وأخيرا، أكد أعضاء المجلس مجددا تأييدهم الكامل للعملية المختلطة ودعوا جميع الأطراف إلى التعاون مع البعثة.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قدم إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس في جلسة مشاورات مغلقة، عرض فيها تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2012/722) وقدم تقريرا عن الاتفاقات التي تم توقيعها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان.

وأبلغ السيد لادسو المجلس بالاتفاقات التي تم التوصل إليها، وهي تنصب أساسا على المسائل المتصلة بالاقتصاد والتجارة ونقل النفط والأمن وترسيم الحدود والمواطنة. وفي ما يتعلق بأبيي، قال إن الطرفين لم يتمكنوا من التوصل إلى أي اتفاق لتسوية الوضع النهائي للمنطقة وشدد على ضرورة التوصل إلى حل للحفاظ على النظام السلمي بين الجماعات المحلية التي تعيش في المنطقة. وقال أيضا إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قد اتخذت خطوات لدرء النزاعات والمحافظة على النظام.

وخلال المشاورات التي تلت ذلك، رحب أعضاء المجلس بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السودان وجنوب السودان، وشددوا على ضرورة الإسراع في تنفيذها. وأعربوا عن أسفهم لتدهور الحالة الإنسانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وحثوا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال على تنفيذ مذكرة التفاهم من أجل السماح بوصول المساعدة الإنسانية بشكل فوري، بناء على الاقتراح الثلاثي المقدم من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وحث أعضاء المجلس أيضا حكومة السودان والحركة الشعبية - قطاع الشمال على الدخول في محادثات مباشرة بشأن تسوية النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ودعا أعضاء المجلس السودان وجنوب السودان إلى مواصلة المحادثات بشأن جميع المسائل المعلقة، ولا سيما في ما يتعلق بالوضع النهائي لأبيي والمناطق المتنازع عليها.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قدم السيد لادسو، في جلسة مشاورات مغلقة، إحاطة أخرى إلى المجلس عن آخر الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السودان وجنوب السودان وعن أهمية هذه الاتفاقات. وأفاد بأن برلمان جنوب السودان، قد قام لتوه بالتصديق على تسعة اتفاقات، وأن تلك الاتفاقات عرضت على البرلمان السوداني في ٩ تشرين الأول/أكتوبر وتنتظر التصديق عليها. وأعرب السيد لادسو مجددا لأعضاء المجلس

عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية المؤسفة ووضع اللاجئين المزري في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وقصف الحركة الشعبية - قطاع الشمال مؤخرًا لكادوقلي. وعلاوة على ذلك، قال إنه ينبغي على السودان والحركة الشعبية - قطاع الشمال إيجاد حل من خلال المفاوضات المباشرة. وأخيراً، تحدث عن الضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع أبيي.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بعد ذلك بكامل هيئته، كرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للتنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين، وشددوا على ضرورة تعبئة تأييد الرأي العام وتوعيته في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، قال الأعضاء إنه ينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها تأييد الاتفاقات وضممان قيام الأطراف بتنفيذها بالكامل. وأعرب أعضاء المجلس مجدداً عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. ودعا أعضاء المجلس إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين السودان والحركة الشعبية - قطاع الشمال من أجل تسوية النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وكرروا أيضاً تأكيد دعوتهم إلى تسوية الوضع النهائي لأبيي. وأخيراً، قال أعضاء المجلس إن السودان وجنوب السودان سوف يستفيدان من الخطوات التي اتخذت مؤخراً لاستئناف التجارة بين البلدين وإنتاج النفط، وضممان أمن الحدود.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أصدر المجلس بياناً للصحافة أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي شنّه مسلحون مجهولون على دورية للعملية المختلطة كانت في طريقها إلى هشابة في شمال دارفور، وقتل في هذا الهجوم أحد حفظة السلام من جنوب أفريقيا وأصيب ثلاثة آخرون، اثنان منهما في حالة خطيرة. وأعرب المجلس أيضاً عن تعازيه لأسرة الضحية، ولحكومة جنوب أفريقيا وشعبها وللعملية المختلطة، وحثوا حكومة السودان على التحقيق في الحادث على وجه السرعة وتقديم مرتكبيه إلى العدالة. وأخيراً، أكد المجلس مجدداً تأييده الكامل للعملية المختلطة ودعا جميع الأطراف إلى التعاون مع البعثة.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة عن العملية المختلطة قدمها إدموند موليت، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وعرض فيها آخر مستجدات الحالة في إقليم دارفور ولاحظ أنه بعد مرور ١٥ شهراً على توقيع وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، حصلت المبادرات الواردة فيها على تأييد واسع في أوساط المجتمع المدني والنازحين والسلطات المحلية. وأفاد السيد موليت بأن الأطراف الموقعة اتخذت بعض الخطوات لتنفيذ هذه المبادرات، ولا سيما في ما يتعلق بالتحقق من قوات حركة التحرير والعدالة، وبتعميم وثيقة الدوحة بين السكان المدنيين. ولكنه أقر بأنه لم يتحقق تقدم كبير يستفيد منه سكان دارفور بشكل واضح، وبأن هناك مجموعات أخرى لم يتم ضمها بعد إلى

العملية التي بدأت بالتوقيع على وثيقة الدوحة. وأفاد السيد موليت أيضا بأن المشاورات تجري في دارفور بين جهات فاعلة إقليمية، تحضيرا لمؤتمر للمانحين سيعقد في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بهدف الترويج لمحتوى وثيقة الدوحة لأن العديد من المبادرات الواردة فيه لا يمكن تنفيذها بسبب نقص التمويل.

وأعرب أعضاء المجلس، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، عن تأييدهم لوثيقة الدوحة ولخريطة الطريق للسلام، وحثوا حكومة السودان على التعاون مع قوات العملية المختلطة في دارفور.

## الصومال

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقد المجلس جلسة لمناقشة الحالة في الصومال، واستمع إلى إحاطة عن طريق التداول بالفيديو قدمها أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال. وأكد السيد ماهيغا على أن الإنجازات التاريخية الأخيرة في مجالي السياسة والأمن هي إنجازات بالغة الأهمية وتمثل عهدا جديدا في البلد. ورحب بتعيين رئيس الجمهورية في الآونة الأخيرة لرئيس الوزراء، وأكد على أن الحكومة هي أكثر حكومات الصومال شمولا وشفافية وكفاءة منذ عقدين.

ودعا الممثل الخاص للمجلس والمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم للصومال ومعالجة الأولويات الجديدة للحكومة. وأشار إلى التقرير الرابع لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكرر تأكيد تأييده لتمديد ولايتها حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وطلب أيضا من المجلس أن يقدم الدعم للاتحاد الأفريقي ويأذن بتمديد تدابير الدعم اللوجستي مع إجراء التعديلات اللازمة لتعزيز العنصر المدني وإضافة عنصر بحري.

وحلال المناقشة رحب أعضاء المجلس بالإنجازات غير المسبوقة التي تحققت على الساحة السياسية وفي ما يتعلق باستراتيجية الأمن. وأعربوا عن تأييدهم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ورحبوا بنجاحها في السيطرة على ميناء كيسمايو، ولكنهم أقرروا بأن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في الصومال وبازدياد قدرتها على تنفيذ تكتيكات عسكرية غير متناظرة. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة في المياه الساحلية للصومال. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء الحالة الإنسانية الهشة وأكدوا مجددا على ضرورة الوصول الكامل إلى البلد بأسره. وأكد أعضاء المجلس أيضا على ضرورة إجراء تقييم استراتيجي لعمليات الأمم المتحدة في الصومال، على أن يليه استعراض واسع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٧٢ (٢٠١٢)، الذي سمح بتمديد في مدته سبعة أيام لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي بسبب الظروف الاستثنائية التي أعقبت الإعصار ساندي.

## الأمريكتان

### هايتي

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقد المجلس جلسة لمناقشة مسألة هايتي، رأسها هارولد كاباييروس، وزير خارجية غواتيمالا. وقدم ماريانو فرنانديز، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إحاطة إلى المجلس وعرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/678)، الذي تناول أهم التطورات منذ صدور التقرير السابق والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تقوم بها البعثة وفقا لولايتها.

وقال الممثل الخاص إنه ينبغي لهايتي أن تركز جهودها على تعزيز مؤسستها المعنية بسيادة القانون، بما في ذلك الشرطة الوطنية. وأوضح أن تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية يمثل أحد الأولويات الرئيسية للبعثة، لأن من شأنه أن يمهد لانسحاب البعثة في نهاية المطاف من هايتي. ووصف الحالة الأمنية بأنها مستقرة ولكنها تتسم بالهشاشة الملزمة لأي مجتمع يمر بمرحلة تحقيق الاستقرار، ويصاحب ذلك عدم استقرار المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والفقر المدقع الذي يؤثر على جزء كبير من البلد.

وأوضح الممثل الخاص أيضا الملامح العامة في خطة لإعادة تشكيل البعثة وتعزيزها، يجري إعدادها بالتشاور مع حكومة هايتي، وتهدف إلى تقليص الوجود العسكري للبعثة بشكل تدريجي وإعطاء قوات الشرطة الوطنية دورا أكثر قوة في مجال الأمن. وأبرز أهمية إنشاء مجلس انتخابي دائم، مضيفا أن البعثة والمجتمع الدولي يقومان بتيسير حوار من أجل إنشاء مجلس يتولى في نهاية الأمر الإشراف على إجراء الانتخابات المؤجلة لأعضاء مجلس الشيوخ والعمد ومسؤولي البلديات. وأشار السيد فرنانديز أيضا إلى أن وباء الكوليرا لا يزال يشكل تحديا خطيرا وأن الأمم المتحدة تعمل على وضع خطة لتكثيف جهود الوقاية.

وخلال المناقشة، أقر الأعضاء بأن أداء الحكومة الجديدة لليمين الدستورية، ونشر التعديلات الدستورية وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، كلها شواهد على تقدم كبير، ووصفوا هذه الأحداث بأنها منجزات هامة في سياق الجهود التي تبذلها هايتي لتعزيز مؤسستها الديمقراطية والمعنية بسيادة القانون. وأحاط أعضاء المجلس علما بتحسّن الحالة الإنسانية في

هايتي، ودعوا إلى بذل الجهود مجددا من أجل توفير السكن لآلاف المشردين داخليا الذين لا يزالون في المخيمات. وكذلك أكدوا على أن استمرار المشاركة الدولية أمر بالغ الأهمية لضمان تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية الملحة. وبالإضافة إلى ذلك، أيدوا بشدة تدشين آلية تنسيق المساعدات مؤخرا، وهي الآلية الرامية إلى زيادة المساءلة والشفافية في ما يتعلق بالمساعدات الخارجية.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء العقبات التي تعترض تشكيل المجلس الانتخابي الدائم، وشددوا على وجوب إتمام الاستعدادات للانتخابات دون مزيد من التأخير. وأعربوا عن تأييدهم لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة وللجهود المبذولة من أجل وضع خطة إعادة تشكيل البعثة وتعزيزها على أساس الأوضاع القائمة.

وبعد ذلك، وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس قراره ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، الذي قرر فيه تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا. وقرر أيضا أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٦ ٢٧٠ من المسؤولين والأفراد، عن طريق إجراء سحب متوازن لعدد من أفراد المشاة والهندسة، مع عنصر للشرطة يصل قوامه إلى ٦٠١ فرد، وأكد على أن أي تعديلات يجري إدخالها في المستقبل على تشكيل قوة بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن تستند إلى الحالة الأمنية في الميدان.

## آسيا

### أفغانستان

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٦٩ (٢٠١٢)، الذي قرر فيه تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة ١٢ شهرا.

## الشرق الأوسط

### لبنان

أصدر المجلس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بيانا إلى الصحافة أعرب فيه عن إدانته الشديدة للهجوم الإرهابي الذي نُفذ في ذلك اليوم في بيروت، مما أودى بحياة اللواء وسام الحسن، رئيس شعبة المعلومات التابعة للمديرية العامة لقوات الأمن الداخلي وأسفر عن وفيات وإصابات عديدة أخرى. وأعرب أيضا أعضاء المجلس عن تعازيهم لأسر الضحايا وحكومة لبنان. وأهابوا بالشعب اللبناني أن يحافظ على وحدته الوطنية وناشدوا جميع

الأطراف في لبنان مواصلة المشاركة في الحوار الوطني تحت سلطة الرئيس ميشال سليمان تحقيقاً لذلك. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب في لبنان.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان الذي أكد أن الفرصة السانحة لاتخاذ إجراءات بنّاءة للحفاظ على الحل القائم على وجود الدولتين قد تكون في طريقها إلى التضاؤل وأنه لا بديل لحل دائم وعادل يفضي إلى تحقيق السلام عن طريق التفاوض. وركز أيضاً على الأزمة الاقتصادية التي تواجهها السلطة الفلسطينية والحالة الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والمنطقة والعقبات التي يتعين التغلب عليها من أجل إعادة إطلاق عملية السلام الراكدة بين الفلسطينيين وإسرائيل والحالة في الجمهورية العربية السورية التي تظل ذات أهمية حاسمة بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاوف الشديدة إزاء تصاعد العنف. وأعرب أيضاً السيد فيلتمان عن جزعه من التوتر الشديد بين الجمهورية العربية السورية وتركيا وخطورة اشتداد حدة النزاع إذا لم يلتزم الطرفان بضبط النفس. وأشار إلى إمكانية تدهور الوضع في لبنان نتيجة استمرار تعرض البلد لتداعيات النزاع في سوريا. وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أدان الأنشطة الاستيطانية ودعا إلى وضع حد للهجمات على الأراضي الإسرائيلية. وعقب ذلك أدلى ببيان كل من الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، أدان العديد من أعضاء مجلس الأمن والدول الأخرى الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ووصفوها بأنها غير قانونية بموجب القانون الدولي. وإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أن تلك الأنشطة تقوض التقدم نحو الحل القائم على وجود دولتين. وناشد بعض الأعضاء كلا الطرفين أن ينبذا الإجراءات الانفرادية التي تقوض جهود السلام. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة عودة الطرفين إلى المفاوضات المباشرة وأدانوا الهجمات بالصواريخ التي تُطلق من غزة على إسرائيل.

وأشار عدد من أعضاء مجلس الأمن والدول الأخرى إلى ضرورة استئناف الإسرائيليين والفلسطينيين لعملية السلام، بطرق من بينها تقديم مقترحات بشأن الأرض والأمن والعمل على وضع تدابير ثنائية لبناء الثقة. وأعرب أعضاء عديدون عن دعمهم لسعي فلسطين إلى تعزيز مركزها في الأمم المتحدة، بينما أبدى أعضاء آخرون تحفظاً إزاء أي إجراءات انفرادية من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية أشار عدد من الدول الأعضاء إلى تصاعد العنف وازدياد التوتر بين الجمهورية العربية السورية وتركيا. وأدان اثنان من الأعضاء في مجلس الأمن العنف وأشارا إلى ضرورة كفالة حدوث انتقال سياسي بقيادة السوريين والحيلولة دون امتداد الأزمة السورية إلى لبنان. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية ونقص الأموال التي تم جمعها تلبية للنداء الإنساني الصادر عن الأمم المتحدة. وأشاروا كذلك إلى تدفق الأسلحة بشكل متواصل إلى الجمهورية العربية السورية، مما زاد من تأجج النزاع.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أصدر مجلس الأمن بيانا إلى الصحافة أدان فيه بأشد العبارات قصف القوات المسلحة السورية لمدينة أكاكل التركية، الذي أسفر عن مقتل خمسة من المدنيين جميعهم من النساء والأطفال إضافة إلى عدد من الإصابات. وشدد المجلس على أن هذا الحادث يسلط الضوء على خطورة تداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية على أمن جيرانها وعلى السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وإضافة إلى ذلك أعرب المجلس عن خالص تعازيه لأسر الضحايا ولتركيا حكومة وشعبا.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي نفذت يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر في مدينة حلب السورية، وخلفت عشرات القتلى وأكثر من مائة مصاب. وأكد أعضاء مجلس الأمن مجددا أن الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره يمثل أحد أشد التهديدات خطرا على السلام والأمن الدوليين وأن أي عمل إرهابي هو عمل إجرامي لا مبرر له بصرف النظر عن دوافعه. وكرر أيضا المجلس تأكيد تصميمه على محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وفقا للمسؤوليات الموكلة إليه. بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أجرى مجلس الأمن بكامل هيئته مشاورات استمع خلالها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا الأخضر الإبراهيمي عن طريق التداول بالفيديو. وشرح الممثل الخاص المشترك تفاصيل زيارته الأخيرة إلى المنطقة، وإلى دمشق على وجه التحديد وتكلم عن المحادثات التي أجراها مع عدة أعضاء بالحكومة في الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالأزمة التي تمر بها البلاد. وأخطر المجلس بقبول الحكومة اقتراح عقد هدنة خلال فترة عيد الأضحى. وبينما وافقت بعض جماعات المعارضة على الاقتراح، لم يوافق عليه البعض الآخر بعد.

وبعد جلسة الإحاطة أصدر مجلس الأمن بيانا إلى الصحافة رحب فيه بمبادرة الممثل الخاص المشترك الداعية إلى إبرام هدنة خلال عيد الأضحى. ودعا أيضا كافة الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي إلى دعم وقف إطلاق النار واستخدام نفوذها لدى الأطراف المعنية لتيسير تنفيذ الهدنة. وشدد أعضاء المجلس أيضا على ضرورة إطلاق عملية انتقال سياسي شاملة بقيادة السوريين وناشدوا جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما السلطات السورية، أن تتعاون على نحو تام مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية.

## المسائل المواضيعية

### النهوض بسيادة القانون وتعزيزها في سياق صون السلام والأمن الدوليين

أجرى المجلس، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن "السلام والعدالة، مع التركيز بصفة خاصة على دور المحكمة الجنائية الدولية"، رأسها وزير خارجية غواتيمالا، هارولد كابليريوس. وأدى الأمين العام بيان استهلاكي. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما رئيس المحكمة الجنائية الدولية القاضي سانغ - هيون سونغ، ومدير شعبة الولاية القضائية والتكامل والتعاون فاكيسو موشوشوكو، الذي تكلم باسم المدعي العام للمحكمة. وأتاحت المناقشة الفرصة لأول مرة لتناول العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية بطريقة شاملة حيث بحث المشاركون الكيفية التي يمكن بها أن تكون المحكمة أداة للدبلوماسية الوقائية وتساعد المجلس في تنفيذ ولايته. وتطرق النقاش أيضا إلى الكيفية التي سارت بها العلاقة بين الهيئتين عبر العقد الماضي والنظر في سبل المضي قدما بتعزيز الروابط القائمة بينهما. وباعتبار أن غواتيمالا هي الدولة العضو التي تتولى رئاسة مجلس الأمن، فقد قامت بإعداد مذكرة مفاهيمية (S/2012/731، المرفق).

وأكد رئيس المحكمة الجنائية الدولية أن مجلس الأمن والمحكمة هيئتان منفصلتان إلى حد بعيد ولكل منهما دور مختلف تماما إلا إنه تربط بينهما الأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والعدالة واحترام القانون الدولي، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي على حد سواء. وأكد القاضي سونغ أنه لكي يتسنى للمحكمة أن تتعامل بشكل فعال مع الحالات التي يحيلها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق فمن الضروري أن يكون بمقدورها الاعتماد على التعاون التام والمتواصل من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي. وفيما يتعلق بالإحالات المستقبلية، أشار إنه سيكون من الأمور المفيدة للغاية أن يؤكد المجلس على أهمية ذلك الالتزام بالتعاون التام.

وأكد ممثل المدعي العام للمحكمة على ضرورة التعاون وأشار إلى أنه ينبغي أن يسعى مجلس الأمن ومكتب المدعي العام سوياً إلى وضع المزيد من الاستراتيجيات البناءة من أجل بلوغ الغايات المشتركة. وأشار إلى الجهود التي بذلتها المنظمات الإقليمية مؤخرًا ودعا إلى تكرار مثل هذه الجهود في حالات أخرى. وأشار، من ناحية أخرى إلى أن تقاعس الدول عن تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة يجسده أيضاً بوضوح التقاعس عن تنفيذ القرارات ذات الصلة بوقف العنف ونزع سلاح أطراف النزاع وكفالة وضع حد للإفلات من العقاب.

وخلال النقاش المفتوح، أعربت بعض الدول الأعضاء عن ترحيبها بما حققته المحكمة من إنجازات وأشارت إليها بوصفها أداة وقائية. وذكرت دول أخرى التحديات التي تكتنف العلاقة بين الهيئتين مشيرة إلى الآثار العملية والقانونية المترتبة على إحالة المجلس بعض الحالات إلى المحكمة. وقدمت اقتراحات بهدف تحسين تلك العلاقة وتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام والعدالة. وأشار عدد من الدول الأعضاء أيضاً إلى الانتقائية وضرورة الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وعدم متابعة الحالات التي يجيلها مجلس الأمن والحالات الخاصة ببلدان معينة. وتم التأكيد على أهمية الحفاظ على استقلال المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت ذاته أعرب عن رأي مفاده أنه من المهم أن تسعى المحكمة جاهدة في أعمالها الرامية إلى تحقيق التوازن بين العدالة والمصالحة والقيام بوظائفها بطريقة تدعم الجهود الجماعية الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار وتأهيل المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. وتناول بعض أعضاء المجلس أيضاً "تسوية كمبالا" بشأن جريمة العدوان.

## المرأة والسلام والأمن

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/23) أكد فيه على الدور الأساسي الذي تضطلع به الحكومات الوطنية المتضررة من النزاع المسلح من أجل تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها ومشاركتها في جهود بناء السلام في إطار البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وشدد المجلس على أن كيانات الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد رحب المجلس بالدور الذي تساهم به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولاحظ مع الارتياح ازدياد التنسيق والتلاحم في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجالي وضع السياسات والبرمجة لفائدة النساء والفتيات، مرحباً بالجهود المبذولة منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتفادي الازدواج والتداخل في العمل. وأحاط

المجلس علما أيضا في هذا البيان الرئاسي بالدور الهام الذي يمكن للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات النسائية، أن يؤديه في مجال منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وفي جهود بناء السلام وحالات ما بعد انتهاء النزاع، وشجع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء المعنية على تعزيز المشاركة النشطة لتلك الجهات ومساهمتها الفعالة في أدوار متنوعة، متى كان ذلك مناسباً، بهدف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

---